

تقرير

إنطلاقا من المعاينة الميدانية التي قامت بها جمعية أزير لحماية البيئة لموقع الحريق الذي ضرب غابات المنتزه الوطني للحسيمة، اتضح أن الشرارة الأولى للنيران التي اندلعت مساء يوم السبت 6 غشت 2011 بمكان يسمى " ثرا نتازرين " قبل أن تنتشر النيران بواد جرفي مليء بالنباتات الطبيعية، وامتدت النيران شرقا إلى قرب جزر " المارسا أوشرفي " وغربا باتجاه " راس عنجه " ومنطقة " الدبوز "، وجنوبا وصلت السنة النيران نحو " ثمزوغين "، " ثفنزا "، " إيفري نميعاد "، " ميد جيس "، " بويحمد "، وصولا إلى دوار آيت بويذير القريب من دوار أدوز.

وعليه فإن المساحة المحروقة داخل مجال المنتزه الوطني للحسيمة التي طالها الحريق يمكن تقديرها ما بين 3000 و 4000 هكتار على أقل تقدير، على خلاف ما ذهب في تأكيده الجهات الرسمية من كون المساحة المحروقة لا تتعدى 150 هكتار. وإنطلاقا مما تمت معاينته من طرف أعضاء الجمعية فإن المنطقة التي سبق ذكرها تعتبر من المناطق الحيوية داخل مجال المنتزه الوطني للحسيمة، والتي تزخر بضمها لأصناف نباتية نادرة، كما أن المنطقة تتلقى رطوبة من جهة البحر لأنها عالية الارتفاع، علاوة على كون السنة النيران أتت على أصناف نادرة من مكونات الغطاء الغابوي مثل: البلوط القرمزي، وشجر القطلب (ساسنو)، بالإضافة إلى أشجار أخرى كالعرعار، الدوم، الدروا، الخروب، الزيتون البري، الخزامة، الصنوبر الحلبي، بالإضافة إلى أصناف أخرى، كما أن المنطقة المحترقة وبحكم وجودها في عمق المنتزه الوطني تعتبر غير مستغلة مما جعلها تتوفر على حيوية كبيرة كما أنها تحوي أصناف من نبات لادن.

المعاينة كذلك أثبتت أن كارثة الحريق الذي أتى على مكونات الغطاء النباتي والغابوي للمنطقة السابق ذكرها قد تسبب أيضا في هلاك العديد من الحيوانات الزاحفة التي توجد بالمنتزه الوطني للحسيمة، مثل (السلاحف، الثعابين، السحليات، والعديد من أصناف الحشرات...)، وهو ما أدى إلى خسارة فادحة في مكونات المجال البيئي للمنطقة المعروفة. ومن خلال الزيارات التي قامت بها الجمعية اتضح أن حجم التدخل الذي بوشر للسيطرة على الحريق لم يكن كافيا من حيث العدة والعتاد، وعامل الزمن الذي لم يكن في صالح تطويق المنطقة والحفاظ على أصنافها المحمية حماية مطلقة، كما يتضح أنه لم يتم التعامل بحزم مع النيران التي ظلت تأكل الأخضر واليابس على مدار أربعة أيام، حيث تم تفقد أجزاء من مساحات محترقة بالقرب من بادس، في الوقت الذي التهمت فيه النيران الجزء

الكبير من المناطق السالفة الذكر، حيث لم تصل قوات التدخل الأرضي إلى المناطق العالية والمظلة على البحر والتي تتوفر على كثافة نباتية عالية.

وحسب ملاحظات الجمعية فإن الاعتماد على الطائرات لإخماد النيران التي اشتعلت بغابة المنتزه لم يحقق النتائج المرجوة، وذلك رغم وفرتها وتحليقها على طول المجالات الغابوية المحترقة، والسبب في ذلك أن مثل هذه الحرائق تتطلب تدخلا أرضيا بالعدة والعتاد المادي والبشري، حيث تؤكد للجمعية أن معظم الوسائل المستعملة لم تكن ناجعة وفي مستوى الحد من ألسنة النيران التي انتشرت بشكل كبير مستغلة في ذلك غياب تدخل ناجع لتطويق الحريق الذي انتقل بكل حرية في كافة أرجاء المنتزه الوطني.

وسجلت الجمعية باستغراب التصريحات الرسمية التي لم تشر إلى الحجم الحقيقي للمساحة التي طالتها الحريق، كما أن معظم الأرقام كانت مغلوبة وتحمل معطيات تظليلية، وما يزيد في الاستغراب كون منطقة المنتزه الوطني للحسيمة مرشحة لنيل لواء (ASPIM) كمناطق ذات حماية خاصة وذات أهمية بينية بالنسبة للمتوسط ومع ذلك يطالها التخريب والنيران، ولا تتوفر على مخطط لمواجهة الحرائق، (ممرات ضد الحرائق، غياب طاقم بشري لمراقبة اندلاع النيران خاصة في فصل الصيف...)، وذلك رغم اندلاع حرائق مماثلة في الماضي في كل من جبل الناظور وجبل جبرون القريبين من شاطئ بوسكور.

وأمام هول الكارثة التي ألمت بالمجال الغابوي للمنتزه الوطني للحسيمة فلا يسع الجمعية إلا دعوة جميع المتدخلين لاستخلاص العبر من هذه الكارثة والتعجيل بإخراج اللوجود المراسيم التطبيقية لقانون المحميات، وتوفير الإجراءات الاحترازية لعدم تكرار مثل هذه الجرائم، وكذا توفير المراقبة اللازمة بالميدان، وإعادة تأهيل المنطقة عبر عمليات واسعة للغرس بالأصناف المحلية وضمان الحماية اللازمة لها، كما تجدد جمعية أوزير لحماية البيئة بالحسيمة، تعهدا بتكثيف جهودها للقيام بعمليات تشجير واسعة بالمنطقة المتضررة من الحريق.